

الخلاف

[511] ويروى ذلك عن ابن مسعود، وابن عباس (1). وقد طعن في هذه الرواية عن ابن عباس، لأنه كان يذهب إلى أن الإيلاء على التأبيد، وهو أصح (2). وذهبت طائفة: إلى أنه يقع الطلاق بانقضاء المدة، ولكن لا تكون طلاقاً بائناً، ذهب إليه الزهري وسعيد بن جبير (3). دليلنا: قوله تعالى: " للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فإوا فإن الله غفور رحيم، وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم " (4) وفيها أدلة أربعة: أحدها: أن الله تعالى أضاف المدة إلى المؤلى بلام التمليك، فقال: " للذين يؤلون من نسائهم " (5) فإذا كانت حقاً له، لم يصح أن يكون الاجل المضروب له محلاً لحق غيره فيه، كما تقول فيمن عليه دين إلى سنة له أن لا يوفي إلى سنة، فالسنة ليست محلاً لحق غيره فيها. والثانية: جعل له التربص، وأخبر أن له الفيئة بعدها، فقال: له: " تربص أربعة أشهر فإن فإوا " (6) والفاء للتعقيب، ثبت أن وقت الفيئة بعد التربص. والثالثة: أن الله تعالى قال: " فإن فإوا " (7) يعني: جامعوا، فاضاف ذلك إلى المؤلى، وقال: " وإن عزموا الطلاق " (8) فاضاف الطلاق إليه أيضاً وهو إلى عزمه وإيقاعه، ثبت أن الطلاق يقع بفعله كما يقع الفيئة بفعله، وعندهم لا

_____ (1) المحلى 10 / 46، والمغنى لابن قدامة 8:

529، والشرح الكبير 8: 537، وبدائع الصنائع 3: 177. (2) انظر قول ابن عباس هذا في المسألة المتقدمة. (3) المحلى 10: 46، والمغنى لابن قدامة 8: 529، والشرح الكبير 8: 537. (4) البقرة: 226 و 227. (5) و (6) و (7) البقرة: 226. (8) البقرة: 227.
